مقترح استراتيجي لتنمية الإقتصاد السعودي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص التنفيذي	01
المقدمة	07
الإطار الإستراتيجي	10
الرؤية والأهداف	11
النتائج المتوقعة والافتراضات والجهات المناط بها التنفيذ	13
المنافسة في ظل العولمة	17
إستراتيجية التنمية	29
الخاتمة	37
الخاتمة	37

الملخص التنفيذى :

اثبتت الفترة الماضية ان الإعتماد المفرط على صادرات البترول الخام كمصدر أساس للدخل فى المملكة قد ادى ويؤدى إلى جعل الإقتصاد السعودى ونموه السنوى عرضة للتقلبات المتلاحقة التى تحدث فى أسواق البترول العالمية رغم جهود المملكة في إطار منظمة الأوبك لتحقيق الإستقرار فى هذه الأسواق. كما ان الإتجاه نحو العولمة بتبنى القواعد والتشريعات الدولية الرامية إلى فتح الأسواق وإنتقال السلع والخدمات دون أية قيود، قد أضاف تحد جديد يدفع المملكة إلى تصحيح أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية لتتكيف مع كل هذه المتغيرات فى وقت لا يمكنها الإنعزال عن بقية دول العالم ويحتم عليها الإسراع لتحقيق تنمية متوازنة .

تستند هذه التنمية المتوازنة على رؤية واضحة تنطلق من المكانة والريادة الإسلامية بحيث تدفع إلى العمل على جعل المملكة المركز الحضارى والعلمي والصناعى والتجارى والمالى الفعال فى المنطقة والمزود الرئيسى للطاقة ذات القيمة المضافة.

ولتحقيق هذه الرؤية لتنمية متوازنة ، يجب السعي إلى تنويع إقتصاد المملكة بتطوير قطاعات إقتصادية موازية لقطاعات البترول والبتروكيماويات والتى تتمتع المملكة فيها بميزة نسبية واضحة ومحاولة تعظيم العائد الإقتصادى منهما. ، ويمكن فى مجال تنويع إقتصاد المملكة التركيز على الصناعة والسياحة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية مع ضرورة تحويل المملكة إلى منفذ إقليمى لتقنية المعلومات والإتصالات.

كما إن تطوير الموارد البشرية والتقنية يمثل هدفاً مستقلا ينبغى التركيز عليه فالإنسان السعودى هو أهم ثروة تمتلكها المملكة وتستطيع عن طريق التعليم والتدريب المناسبين تطوير قدراته وجعلها أكثر إنتاجية وأداة نجاح هامة للتنمية المتوازنة. إضافة إلى ذلك يجب العمل على تحقيق تنمية هامة للتنمية المتوازنة. إضافة إلى ذلك يجب العمل على تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة تسعى إلى تحسين مستوى المعيشة لجميع فئات المجتمع فى إطار من التوزيع العادل للمكاسب الإقتصادية المتحققة .

وتتطلب مجموعة هذه الاهداف تغييرات جذرية تحقق إستغلالا افضل للموارد المتاحة وتؤدى إلى تحقيق معدلات نمو إقتصادى حقيقى تزيد بإستمرار عن معدلات النمو السكاني . ومما يساعد المملكة فى تحقيق ذلك امتلاكها لعناصر قوة عديدة نذكر منها : موقعها الجغرافى الإستراتيجى ومكانتها الإسلامية والإستقرار السياسى والأمنى الذى تعيشه ، إضافة إلى كونها اكبر إقتصاد فى المنطقة ، وما شهده القطاع الصناعى من تطور عبر

السنين الماضية وبالذات فى مجال البتروكيماويات ، وإمكانياتها السياحية

الواعدة الكبيرة. وتمثل جميع هذه العناصر وغيرها قاعدة صلبة لإنطلاقة كبيرة نحو تحقيق إستراتيجية تنمية متوازنة قابلة للإستمرار، ويساعدها حاليا التحسن الذي طرا على عائداتها البترولية والتي يجب أن تستغل بشكل افضل دون التراخى فى تنفيذ هذه الإستراتيجية.

ويقابل عناصر القوة هذه عوامل ضعف يجب العمل على التقليل من آثارها كونها تمثل عوائق لتحقيق إستراتيجية التنمية. وتتركز هذه العناصر فى ضعف نظام التعليم الحالي وعدم موائمته ومتطلبات سوق العمل، ونقص المياه ، والأجهزة الحكومية المتضخمة والروتين فى أدائها ، ومركزية القرارات والإفتقار إلى الفورية فى إتخاذها ، والضوابط التنظيمية المقيدة لحركة الإقتصاد السعودى ، وعدم مواكبة الإنظمة وتطبيقها لمتطلبات الإقتصاد الجديد ، وتزايد البطالة بين السعوديين، إضافة إلى ضعف أسواق رأس المال وتزايد الدين العام .

إن أهم مساهمة تقوم بها الحكومة لتحقيق هذه التغيرات تاتى عبر الخطوات التى تتخذها بهدف تحسين البيئة الإستثمارية للمملكة وإطلاق عنان الطاقات الكامنة لقطاع الأعمال والشباب السعودى ذكوراً وإناثاً، وذلك بإيجاد الأوضاع والحوافز والمؤسسات الداعمة الموجهة لقدرات المواطن السعودى وطاقاته إلى الجهد التطويرى المطلوب ، وتصميم الإطار النظامى الضرورى وإدارته وضمان المنافسة وإتاحة الفرصة للجميع لاقتناص الفرص الإقتصادية.

ويمكن تلخيص أهم السياسات الواجب إتباعها لتنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال النقاط التالية :

- التركيز على تطوير قدرات ورفع فعالية الإنسان السعودي في عملية
- التركيز على تطوير قدرات ورفع فعالية الإنسان السعودي في عملية التنمية وذلك عن طريق إدخال تغيرات جوهرية في نظم ومناهج التعليم والتدريب ، وزيادة مرونة سوق عمل السعوديين حتى تتزايد نسبتهم في سوق العمل وترتفع بالتالي مساهمتهم في الناتج المحلي
- العمل على تطوير التقنيات بما في ذلك تبنيها وتوطينها وتعميم استخداماتها حيث أنها أساس الإقتصاد الحديث وعنصر هام لنجاح أي استراتجية تنموية. وفي هذا الإطار ينبغي العمل على تنبي المبادرات التقنية مثل تاسيس مركزين لابحاث تقنيات تحلية المياه وتقنيات الصناعات البتروكماويات ، وهما المجالين اللذين كونت المملكة خبرة طويلة فيهما ، وتستطيع ان تتميز فيهما من خلال مايتم تطويره من

تقنيات في هذين المركزين تساعد على خفض التكلفة وتطور بدائل ومنتجات إضافية.

- تحقيق الاستغلال الأفضل للمزايا النسبية التي تمتلكها المملكة، وتنويع مصادر الدخل المحلي بالتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل قطاع البترول والغاز والبتروكيماويات والمعادن والسياحة وغيرها من القطاعات.
- وضع خطة واضحة بأهداف رقمية وزمنية لتقليص الدين العام
- ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءة الجهاز الحكومي تنظيما وعمالة، والعمل على تخفيف الضوابط التنظيمية التي تعيق حركة الاقتصاد السعودي.
- التوجه قدر الإمكان نحو اللامركزية والشفافية في تخطيط وتنفيذ مختلف القرارات.
- تطوير البنية التحتية بما يتلاءم وزيادة الطلب عليها نتيجة للنمو السكاني والاقتصادي.

١- المقدمة

تواجه المملكة العربية السعودية تحديين رئيسيين أحدهما الاعتماد علي البترول الخام كمصدر رئيسي للدخل وثانيهما ما يترتب علي العولمة وانفتاح الأسواق ، وكلا التحديان يفرضان على المملكة إحداث تغييرات جذرية .

فبالنسبة للتحدي الأول يلاحظ أن المملكة قد بنت ازدهارها الاقتصادي علي ما حققته من إيرادات البترول الخام ,إلا ان التقلبات التي تتعرض لها أسعار البترول العالمية قد أثرت وتؤثر بشكل بالغ علي الاقتصاد السعودي إضافة إلى آثار حرب الخليج ,خاصة وأن كل إنخفاض في سعر برميل البترول بمعدل دولار واحد يؤدي عند مستويات الإنتاج الحالية إلي إنخفاض في عائدات المملكة بمقدار ٢,٥ بليون دولار.

أما التحدي الثاني والخاص بالعولمة فإن القدرة السابقة في حماية المجتمع من التغيرات التي تحدث علي النطاق العالمي لم تعد قادرة حاليا لحجب هذه التغيرات خاصة في ظل عصر الإنترنت وانتشار الترابط الدولي ,حيث لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عما يجري حولها . وقد أدركت الدول المجاورة للمملكة ذات الخصائص الاقتصادية المماثلة ضرورة إجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة وتبنت أفضل الطرق التي حسنت من أوضاعها الاقتصادية مما شكل تحديا إضافيا للمملكة بضرورة الإسراع في تطبيق الإصلاحات اللازمة لتحقيق التنافس والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، آخذة في الإعتبار ضرورة العمل علي تجنيب المنطقة التوترات السياسية والعسكرية لما لذلك من آثار سلبية علي استقرارها المالي والاقتصادي والأمني .

ولكي تحافظ المملكة علي استقرارها السياسي والاقتصادي ، لابد لها من التكيف مع العوامل والظروف المحيطة بها من خلال تطوير مصادر إضافية التكيف مع العوامل والظروف المحيطة بها من خلال تطوير مصادر إضافية للدخل ,واتباع استراتيجية متوازنة للتنمية والتاقلم السريع مع الانفتاح العالمي خاصة وانه لا تنقصها الموارد أ والأدوات اللازمة إضافة إلى موقعها الجغرافي ومكانتها الدولية ,يحتم عليها إحداث هذه التغيرات الجذرية المطلوبة.

وستتعرض هذه الورقة إلي إستشراف مستقبل المملكة برؤية متكاملة ووسائل تحقيقها موضحة ماهية هذه الرؤية وكيفية ترجمتها إلي اهداف واقعية ملموسة مستعرضة في البداية نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والأخطار المحيطة بالمملكة . وأخيرا تحدد الورقة المتطلبات الرئيسية والعوامل والوسائل الخاصة بأستراتيجية تطوير ناجحة تتلاءم مع طموحات المملكة .

٢- الإطار الاستراتيجي :

الحاجة إلي استراتيجية تنمية متوازنة ومستدامة :

اسهمت الإيرادات البترولية في تنمية المملكة و زيادة رفاهية مواطنيها، إلا ان استمرار الاعتماد علي صادرات البترول الخام يؤثر سلبا علي الاقتصاد السعودي، إذ ان اي ازدهار اقتصادي يعتمد بشكل رئيسي علي إيرادات قطاع واحد لا يمكن المحافظة عليه ولا يتوفر له عنصر الاستمرارية. فالقطاع البترولي يشكل حوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي للمملكة وحوالي ٧٥٪ من الإيرادات الحكومية و٨٥٪ من الصادرات .

وتكمن الصعوبة في ان البترول الخام كسلعة استراتيجية تخضع لمتغيرات ومؤثرات دولية يصعب التحكم او التنبؤ بها ,تؤدي إلى إحداث تقلبات سعريه وتاكل القيمة الحقيقية لإيراداته . فمن السهولة تكرار حالات شبيهة بتلك التي عانت منها المملكة منذ أواسط الثمانينات حينما ادي انخفاض الأسعار العالمية للبترول إلي إحداث عجز متواصل في الميزانية الحكومية وما نجم عنه لا حقا من زيادات كبيرة في الدين العام. وقد نتج - علي سبيل المثال عن انخفاض اسعار البترول في عام ١٩٩٨م تراجع الإيرادات الحكومية بنسبة الثلث .

وحتى بافتراض استقرار أسعار البترول الخام عند مستويات لا تشكل خطرا علي الاقتصاد السعودي في المدى القصير ,إلا ان استمرار الاعتماد علي البترول لا يشكل خيارا استراتيجيا طويل الامد. وحقيقة الامر لا يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه الإيرادات البترولية في الفترة القادمة في ظل الإجراءات المتبناة وبالذات في الدول الصناعية للانتقال التدريجي إلي مصادر الطاقة الاخرى لتحقيق ما تسميه بامن الطاقة وحماية البيئة من خلال جهودها في مجال الترشيد والتقدم التقني واستخدامها للسياسات المالية ومنها الضريبية لتحقيق ذلك ,وهو ما قد يؤدي إلي انخفاض تدريجي في معدلات نمو الطلب العالمي علي البترول الأمر الذي يؤثر سلبا تدريجي في معدلات نمو الطلب العالمي علي البترول الامر الذي يؤثر سلبا علي الاسعار العالمية للبترول ومن ثم إيرادات المملكة منه بالرغم من استمرار توفر احتياطات بترولية ضخمة لدي المملكة.

لذا وإذا ما ارادت المملكة الحفاظ علي وضع سياسي واقتصادي مستقر في الفترة القادمة، فإن عليها إيجاد الإرادة السياسية والمالية والمهارات البشرية الكفيلة بإيجاد مصادر جديدة وداعمة لتنمية اقتصادية مستمرة علي المدى الطويل، وهذا لا يعني على الإطلاق بان تطوير مصادر جديدة وتنويع الناتج المحلي الإجمالي ، سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على قطاع البترول والغاز، ذلك ان هذا القطاع سيستمر عنصراً مهما للاقتصاد

السعودي . وكل ما هو مطلوب ان تحقق القطاعات غير البترولية معدلات نموا اكبر بالإضافة إلى تعظيم الفائدة الإقتصادية من البترول وتطوير الصناعات المعتمده على الطاقة ومشتقات البترول ، لزيادة حجم الناتج المحلي من جهة وتعويض اي انخفاض في نمو إيرادات البترول الخام نتيجة لعوامل السوق العالمية من جهة اخرى ولا يمكن تحقيق مثل هذه الاستراتيجية إلا باتباع الخطوات التالية:-

أولاً : تطوير الميزات النسبية للمملكة.

ثانياً: تحسين بيئة المملكة وجعلها اكثر ملائمة واحسن تقبلاً للاستثمارات المحلية منها والأجنبية .

ثالثاً: التفهم والتكيف مع التغيرات المصاحبة للعولمة بمفهومها الشامل بما في ذلك منظمة التجارة العالمية.

رابعا: العمل علي تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة والرامية إلي تنمية كل فئات المجتمع وتقليص الفروقات المعيشية القائمة بينها.

إن تحقيق كل هذه التغيرات يتطلب إجراءات جوهرية تستهدف تقليص دور القطاع الحكومي في الاقتصاد وبناء مؤسسات تمنح السلطات المطلوبة لدعم الاقتصاد وجعله اكثر مرونة في ظل التوزيع العادل بين جميع فئات المجتمع السعودي .

٣- الرؤية والأهداف :

٣,١ الرؤية :

علي الصعيد الاقتصادي لا بد لأي إستراتيجية للتنمية في المملكة ان تسترشد بالمكانة المستقبلية التي يريدها لها أبناؤها انطلاقاً من موقعها الحالي، حيث لا يمكن لأي إستراتيجية مستوردة طبقت في دول اخري ان تلبي طموحات مواطني المملكة لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار . إن اية رؤية والاستراتيجية التنموية اللازمة لتنفيذها يجب ان تنطلق من القيم المشتركة التي يدور حولها المناخ الثقافي، ويجب ان لا يقتصر تاكيدها علي ان المعرفة امر هام واساسي للثقافة وإنما ايضا علي ان الوسطية هي مبدأ يقوم عليه الإسلام دينا ومنهاجا حيال حياة الفرد المسلم. كما يتحتم علي الرؤية التنموية ان تعكس طموحات وامال مواطني المملكة في تحقيق الرخاء والاستقرار الاقتصادي، وتوفر في نفس الوقت المناخ اللازم للفرص الاستثمارية الرائدة والمشجعة لقيام المؤسسات والشركات . لذا لابد ان ترتكز الإستراتجية علي المركز الروحي للمملكة في الحياة والثقافة الإسلامية، ومكانة المملكة في العالم العربي .

تستند الرؤية المقترحة على التالى :

إنطلاقا من المكانة والريادة الإسلامية للمملكة، يجب العمل على جعلها المركز الحضارى والعلمي والصناعى والتجارى والمالى الفعال فى المنطقة والمزود العالمى الرئيسى للطاقة ذات القيمة المضافة.

٣,٢ الأهداف :

وللوصول إلى تحقيق مثل هذه الرؤية لتنمية متوازنة و مستدامه فإن هنالك حاجة إلي اهداف محدودة وموجزة وان تكون عملية يمكن تحقيقها واقعيا . وكلما اتسمت هذه الأهداف بالوضوح والبساطة ، سهل وضع واقعيا . وكلما اتسمت هذه الأهداف بالوضوح والبساطة ، سهل وضع إستراتيجيات التنمية لتحقيقها . وباخذ وضع المملكة حاليا في الاعتبار فإن علي إستراتيجية التنمية محاولة تحقيق الأهداف التالية :

أولاً : تنويع اقتصاد المملكة :

إن استمرار الاعتماد المفرط للمملكة علي إيرادات البترول الخام يؤثر علي الاقتصاد السعودي ونموه ويهدد استقراره ، لذا فإن الهدف الأول لاستراتيجية التنمية يتمثل في ضرورة تعظيم العائد الإقتصادى من قطاعى البترول والغاز و التشجيع علي تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي .وينبغي ان يتلازم مع هدف التنويع المذكور

سابقاً هدف تطوير قطاعات موازية لقطاعي البترول والبتروكيماويات والمعادن والتي تتمتع المملكة بميزة نسبية واضحة فيها وينبغي أن يتم التركيز في هذا المجال علي الصناعات والسياحة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية وتحويل المملكة إلي منفذ إقليمي لتقنية المعلومات والاتصالات.

ثانيا :

تطوير القدرات البشرية والتقنية ضماناً لموائمتها ومتطلبات الاقتصاد الجديد.

ثالثا :

تحقيق التنمية الإجتماعية المتوازنة بما يضمن مشاركة الجميع فى الإستفادة من مزايا النمو الإقتصادى للمملكة فى إطار من التوزيع العادل.

وعليه فإن الرؤية الإستراتيجية للمملكة لابد وأن تنطلق من عقيدتها الإسلامية وبيئتها العربية.

٤- النتائج المتوقعة و الافتراضات والجهات المناط بها التنفيذ :

٤,١ النتائج المتوقعة للإستراتيجية :

يتحتّم على الإستراتيجية المتوازنة للتنمية ان تنتج زيادة مستدامة في إجمالي الناتج المحلي ومحققه لرفاهية سكان المملكة على اقل تقدير ، وان يكون المعدل السنوى الحقيقى للنمو الاقتصادي بنسبة تزيد عن معدل النمو السكاني للمملكة .

إن إجماع علماء الاقتصاد على ان مؤشر نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي اكثر المؤشرات الاقتصادية الذي يمكن أن يعول عليه كان وراء اختيارنا له كهدف ، على الرغم من ان ثمة عيوبا معترفا بها على نطاق واسع في اعتماد إجمالي الناتج المحلى كمؤشر للرفاهة ، فإن علماء الاقتصاد متفقون على كون قيمة إجمالي الناتج المحلى هو أفضل مؤشر متوفر لحالة الاقتصاد ، بشرط ان تصحح نتائجه باستمرار وتعدل وفقا للتغيرات في اسعار السلع إلى إجمالي الناتج المحلى الحقيقي.

وإذا تحققت هذه الزيادة في النمو الاقتصادي للمملكة بصورة مستمرة يمكن المحافظة عليها على الامد الطويل الحقيقي للمملكة ، نتيجة لإستراتيجية التنمية الناجحة ، فإن هدفا اخر سوف يتحقق. يتمثل في ضمان الاستقرار الاقتصادي للمملكة وسلامة ووحدة أراضيها في عصر يسوده الغموض الاقتصادي والسياسي . ومن الاهمية بمكان ، التاكد من وصول الرخاء الاقتصادي المستمد من النمو المستهدف إلى اكبر شريحة ممكنة من السكان .ولنضمن استمرارية النمو لا بد من التركيز علي تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة لطاقة فئات المجتمع السعودي بما يضمن تحقيق التوزيع العادل لمطالب الرخاء الاقتصادي بين جميع هذه الفئات . تحقيقَ التوزيعَ العادلَ لمطالبَ الرخاءَ الاقتصاديَ بينَ جميعِ هذهَ الفئاتَ . ومن الضروري ان تتضمن الأهداف الرئيسية للإستراتيجية المسؤولية الاجتماعية لجميع المنتفعين منها.

إن المزج بين النمو القابل للاستمرار ، والتوزيع العادل للمكاسب الاقتصادية ، والاستقرار يولد في اخر الامر فوائد إضافية ، مثل :

١-زيادة في قيمة راس المال الفكري والوزن المعنوي للمملكة
٢- إيجاد وظائف مجدية اقتصاديا وقابلة للاستمرار .
٣- زيادة الفرص ومقومات الجذب للاستثمارات السعودية والاجنبية .
٤- تعزيز مكانة المملكة السياسية والإقتصادية

٤,٢تأثير التنمية المستدامة على الضرائب والإيرادات الحكومية :

وتكتفي حكومة المملكة حاليا بجباية الزكاة، من المؤسسات السعودية وضرائب علي الدخل المتحقق للشركات الأجنبية، إلا انه من المستحسن أن يكون هنالك نظام ضريبي متكامل ينتج عن دراسة متكاملة بما فى ذلك الزكاة وأوعيتها وتفعيل جبايتها ومصارفها ويضمن تحقيق العدالة الإجتماعية المطلوبة للعبء الضريبي بين جميع فئات المجتمع في الوقت الذي لا يجب ان يؤدي اي نظام ضريبي يتم تبنيه إلي التاثير في البيئة الاستثمارية المحلية وقدرتها علي المنافسة في استقطاب الاستثمارات السعودية والأجنبية ، ويجب ان يتزامن تطوير النظام الضريبى مع تطبيق الإصلاحات الإقتصادية فى مقدمتها التخصيص وتقليص الدين العام وترشيد الإنفاق العام وإعانات الخدمات العامة .

هناك فائدة اخيرة مرتبطة بالنمو القابل للاستمرار، هي تاثير هذا النمو على الضرائب والإيرادات الحكومية ، لأن معظم الضرائب متناسبة مع المبالغ الكلية للدخول والإنفاق. فإذا ارتفع إجمالي الناتج المحلى وارتفعت الدخول، ارتفع ايضا الإيراد الكلى للضرائب. وعادة ، ترتفع إيرادات الضرائب على نحو أسرع من ارتفاع الدخل الكلى عينه . وبطبيعة الحال ، فإن للبنية والمستويات الضريبية تاثيرا حاسما على حفز الناس كي يكتسبوا المزيد من المهارات او العلوم. وعادة ما ينظر إلى ارتفاع الدخل الضريبي بوصفه سببا محتملا للحد من هذه الحوافز وخنقها . ومع ذلك ، هناك ثمة اختلافات كبيرة في النسبة المئوية المقتطعة للضرائب من الناتج المحلى بين الاقتصاديات الناجحة .

٤,٣الافتراضات الأساسية لتنفيذ إستراتيجية التنمية :

٤,٣,١ الافتراضات المتعلقة بتطبيق إستراتيجية التنمية

ينبغى لتحقيق تنمية فعالة قابلة للاستمرار، تطبيق إستراتيجية التنمية في بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسساتية إن لم تكن ملائمة ومؤيدة ، فهي على الأقل محايدة . كما يستلزم وجود بضعة شروط مسبقة وتوافر فرص التغيير العالمية والإقليمية والداخلية .

عالمياً :

لقد وفرت العولمة هذه الفرصة . فما تاتى به العولمة من تدفق اكثر سهولة للمعلومات ورؤوس الأموال والبضائع والبشر يشكل عاملا مساعدا. أن العولمة هي قوة للتغيير وفرصة أو مسبباً لها في وقت واحد . وهذا يعنى وجوب التكيف مع البيئة الجديدة ، ووجود الإرادة لتحرير الاقتصاد

وزيادة مقدرته التنافسية عالميا ، معتمدين في ذلك ايضا على رفع الإنتاجية للمجتمع السعودى ككل.

إقليميا :

ان توجه الدول العربية نحو تحرير اقتصادياتها والدخول في اتفاقيات مناطق تجارة حره بشكل ثنائي أو جماعي مع المملكة سوف يعمل على توسعة السوق وزيادة المنافسة واستغلال الإمكانات الإقليمية.

داخليا :

يجب أن تتوفر الإرادة السياسية والاجتماعية للتغيير لتحويل الاقتصاد السعودي القائم على منتج واحد إلى اقتصاد متنوع وقابل للاستمرار، وتنطوي مثل هذه الإرادة بداهة على تغيير في الأداء المتبع للمملكة ويتمثل في التحرك نحو بنى اقتصادية أكثر تحررا بما في ذلك التحرير التدريجي للأسعار، وتخفيف الضوابط الحكومية والأنظمة والمقيدة لحركة قطاع الأعمال، وإعادة تنظيمها لهذا القطاع. وتعتبر هذه الشروط المسبقة جوهرية، إن كان لاقتصاد المملكة ومؤسساتها ان يكتسب السرعة والمرونة والشفافية الضرورية للمنافسة في عالم يزداد إنفتاحا .

٤,٤الجهات المناط بها التنفيذ :

تحتاج مهمة تنويع اقتصاد المملكة إلى مساهمة نشطة من المجتمع السعودي برمته ، بما في ذلك القطاعان الخاص والعام معا . لكن هناك قطاعات اخرى تعتبر مشاركتها النشطة عاملا اساسيا وهي:

١-القيادة السياسية :

توفر القيادة السياسية قوة الدفع الأولية الضرورية لمشروع التنمية، وهي جوهرية في التغلب على العقبات التى لابد من بروزها في بادئ الأمر. وان جوهرية في التغلب على العقبات التى لابد من بروزها في بادئ الأمر. وان التفاعل الكامل لحكومة المملكة يضمن بناء اهداف إستراتيجية التنمية متوافقة ومنسجمة مع القيم السائدة في المملكة .

٢-الوزارات والهيئات المعنية بالتخطيط :

لابد ان يكون لهذه الوزارات والهيئات دور مركزي في تصميم إستراتيجية التنمية وإيضاحها ، وايضا في تحويل الاهداف إلى اعمال واقعية وملموسة . كما ان لها دورا هاما تقوم به في مراقبة تطبيق الإستراتيجية المقترحة .

٣-المؤسسات المالية (الداخلية والخارجية) :

تعتبر هذه المؤسسات جوهرية في تمويل إستراتجية تنمية قابلة للاستمرار ، والتاكد من ان القيود على رؤوس الأموال لا تحد من تنمية الاقتصاد ونموه .

٤-الغرف التجارية الصناعية :

تمثل الغرف التجارية والصناعية مصالح الشركات (الصغيرة والمتوسطة منها على نحو خاص) ، وتعمل كوسيط بينها وبين المؤسسات الحكومية . وهى ذات اهمية جوهرية في تصميم إستراتيجية التنمية وتنفيذها .

٥-الإدارة الحكومية :

تمثل الإدارة الحكومية والروتين المصاحب لها عموما عائقا في وجه التنمية الاقتصادية وعاملا خانقا لروح المبادرة والنمو . ولكن الإدارة الحكومية ،إن هي ادركت اهميتها كقوة ووسيلة تنمية ، تستطيع القيام بدورإيجابي وهام . ولذا ، فإن إشراك المسئولين فى الأجهزة الحكومية على مختلف المستويات فى تطوير إستراتيجية التنمية، في مرحلة مبكرة ، هو امر أساسي لنجاح المشروع . وبما ان احد المقومات الأساسية لهذه الإستراتيجية هو تخفيف درجة التوجيه والسيطرة الحكومية لقطاع الأعمال ، فإن من الاهمية بمكان إيجاد سبل لضمان قبول هذه الإدارات الحكومية عملية التغيير المطلوبة ، واقتناعها بان إعادة الهيكلة لا تعني إضعافا لدورها وسلطتها . ويمثل قبولها وعدم مما نعتها لهذا التغير يعادل اهمية مشاركتها في العمل .

٦-الأكاديميون والجامعات ومراكز البحث العلمي

تعلق جميع الدول اهمية كبري علي هذه الفئات من المجتمع وما يمكن ان تقدمه من خلال الجامعات ومراكز البحث العلمي من مساهمات اساسية لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة.

لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة.

٧-المؤسسات غير الربحية :

وتشمل الجمعيات الخيرية والمؤسسات المهنية ، حيث يتوقع لها ان تقوم بدور فاعل فى تمويل وإدارة العديد من البرامج الهامة الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة.

٥- المنافسة في إطار العولمة :

٥,١ الحاجة إلى التنافس:

في سبيل إعداد المملكة للمنافسة على نطاق عالمي شامل ، يجب ان ترتكز إستراتيجية التنمية على تنويع الاقتصاد وتطوير قطاعات اخرى إضافة إلى الصناعات البتر وكيماوية والهيدروكربونية. يقتضي هذا الأمر ضمنا فتح الأسواق امام المنافسة الدولية والتكامل الاقتصادي الاكثر اتساعا . ومعا لا شك فيه ان هذه العملية لها حسنات كما تسبب آلاما نفسية وخسائر مادية . غير ان اكثر الآراء اتفقت على ان فتح الأسواق يخلق منافع تفوق المضار . وان العزلة تجلب الركود والانحدار ، وفى النهاية عدم الاستقرار.

ومن جهة اخرى فإن اي زيادة في تدفق التجارة والمعلومات بين المملكة وبقية العالم تعنى المنافسة وإعادة هيكلة في الأمد المتوسط . وهذا له تاثير مفيد وهام على الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد في المملكة ، وينتج عن ذلك اقتصاد اكثر انفتاحا وتوجها نحو الأسواق ونموا قابلا للاستمرار بالمقارنة مع تنمية قائمة على البنية الحالية لاقتصاد المملكة . وبالإضافة إلى ذلك ، فمن المرجح ان يستفيد الاقتصاد الاكثر انفتاحا من فائض التقنيات القادمة من اماكن اخرى، وهو ما اظهرته دراسات عدة من ان الدول التى تزيد من تجارتها مع بلدان متقدمة تقنيا تصبح قادرة على زيادة إنتاجها عبر اكتسابها الخبرات الفنية والقدرات التقنية ، التى يكون الحصول عليها مكلفا جدا ، إذا ما استخدمت هذه الدول الإمكانات الخاصة بها فقط .

و قد اكدت ابحاث اجريت في التسعينات هذا الأمر ، فاظهرت ان الاقتصاديات التى بقيت منفتحة نسبيا منذ الستينات حققت مستويات من النمو اعلى مما حققته الاقتصاديات المنغلقة . كما انها كانت اسرع في النمو اعلى مما حققته الاقتصاديات المنغلقة . كما انها كانت اسرع في تحقيق التنوع ، وفى استرداد عافيتها بعد الصدمات التى تعرضت لها .
كذلك شدد بعض الخبراء في القول على ان التكامل الاقتصادي الاكثر اتساعا ليس ذا تاثيرات إيجابية من حيث الكفاية والفعالية الاقتصادية وحسب، وإنما ايضا من حيث المساواة بين بلدان المنطقة الإقليمية الواحدة . فقد ثبت ان الانتقال من البنى الاقتصادية المرتكزة على استغلال المواد الخام والصناعات القائمة على إحلال الواردات إلى اقتصاديات اكثر انفتاحا ومعرضة لقدر اكبر من المنافسة، قلل من التباين الإقليمي بين العديد من بلدان العالم . ويمكن للمملكة ان تحقق نتائج إيجابية في هذا المجال.

٥,٢ الميزة النسبية :

السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو هل تستطيع المملكة العربية السعودية ان تتنافس في كل قطاع اقتصادي ؟ فستكون الإجابة بالنفى ، وبالتالى ففي اي قطاع او قطاعات ينبغي ان تتركز جهود المنافسة؟ في الماضي ، كانت البلدان ذات الاقتصاديات المنغلقة تميل إلى امتلاك صناعات كبيرة وغير فعالة نسبيا ,لم تنجح في البقاء إلا بفضل احتكارها للسوق المحلية ، و قد ادى فتح ابواب هذه البلدان في السنوات الأخيرة امام التجارة والمنافسة العالمية ادى إلى تراجع خطير لمثل هذه الصناعات المحمية ، والاضطرار إلى إعادة هيكلتها . و عموما كلما كانت العزلة والحماية اطول عهدا واكثر تطرفا ، كانت إعادة الهيكلة اشد إيلاما . ويتعين على البلدان التى تنفتح على التجارة والمنافسة الدولية ان تتخصص في قطاعات معينة تجد فيها اكبر ميزة نسبية . فكل نجاح في هذا المضمار يعتمد على مدى السرعة في التمكن من تحديد انواع الميزات النسبية ، والتخصص فيها.

لقد عززت فترة من التطبيق والاستكشاف تقرب من مائتي عام حقيقة ان الميزة النسبية تعد مبدا اساسيا لتحقيق الكفاءة وتخصيص افضل للموارد الاقتصادية وللتجارة على نحو فعال ولا يشك احد في ان اعتماد الدول علي هذا المبدا في ادائها قد مكنها من تحقيق التفوق الاقتصادي المطلوب.

٥,٣ البحث عن الميزة النسبية للمملكة .

يجب ان تبنى إستراتيجية التنمية على اساس توصيف دقيق للميزات النسبية للمملكة. ويتعين إجراء تدقيق شامل في مواطن القوة والضعف للاقتصاد ، وفى الفرص والمخاطر التى يمكن ان تؤثر عليه . ويجب عدم الاكتفاء بتحديد مجالات الميزة الاقتصادية النسبية، بل يجب تحديد ما يعيق استغلال هذه الميزات.

وقد عقدت مجموعة التفكير (منتدى الاغر) ندوة في جدة في شهر ذو القعدة وقد عقدت مجموعة التفكير (منتدى الاغر) ندوة في جدة في شهر ذو القعدة ١٤٢٠هـ، واخرى في الجبيل في شهر محرم ١٤٢١هـ، وثالثة في ينبع في شهر ربيع الأول ١٤٢١هـ ، ورابعة في جدة في شهر صفر ١٤٢٢هـ والأخيرة في جدة في شهر ربيع الأول ١٤٢٢هـ ، استخدمت فيهما الوسيلة التحليلية التي تتطرق إلى مواطن القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات لتفحص هذه القضية . وركز المشاركون في الندوتين اهتمامهم على العوامل الآتية :

٥,٣,١ مواطن القوة :

ان الجوانب العديدة لقوة المملكة تعنى انه في استطاعتها التنافس مع

جاراتها على نحو مرض، ومن هذه الجوانب مزايا جوهرية وهى عوامل نادرة وصعبة التقليد:

١- المكانة الدينية للمملكة :

وتتصدر المكانة الدينية اهم الميزات النسبية ، فالمملكة هى في المقام الأول ارض المقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة التى يرى المسلمون إنها قلب العالم الإسلامي وحامية قيمه، ولذا فإن لها في نفوسهم منزلة تاثيرية وقيادية رفيعة.

٢- الموارد الطبيعية :

وتتمثل الميزة الجوهرية الثانية فى وجود موارد طبيعية ضخمة في ارض المملكة . ويصح هذا القول على موارد الطاقة بنحو خاص. فالمملكة ليست فقط المنتج الاساسي للبترول و منتجا رئيسيا للغاز في العالم وإنما لديها ايضا اكبر احتياطات من البترول وخامس احتياطي من الغاز في العالم. وبما ان موارد الطاقة هى القوة الاقتصادية الاساسية وتوفر إمكانيات عظيمة للتنمية فإن من الواجب إستخدام تلك الموارد الاستخدام الامثل لتنمية القطاعات الإقتصادية الأخرى التى تتوفر للمملكة فيها ميزة نسبية.

وهناك جوانب اخرى للقوة ليست من الميزات الجوهرية ، لأن من الممكن إيجادها في اماكن اخرى من العالم ، لكنها تضع المملكة في موقع امتيازي بالنسبة إلى معظم جاراتها. وهذه الجوانب ، التى جرى تحديدها بدءا بالأهم ، هي :

٣- الموقع الجغرافي الإستراتيجي :

غنى عن الذكر ان المملكة العربية السعودية تقع في قلب العالمين الإسلامي والعربي ولها قيمة ومكانة روحية وحضارية كبيرة من وجهة النظر الدينية والعربي ولها قيمة ومكانة روحية وحضارية كبيرة من وجهة النظر الدينية والثقافية ، وهى ايضا ذات موقع جغرافي جيد للغاية ، كما انها في موضع ملائم بالنسبة إلى الأسواق الأوروبية. وتمر عبر مياهها الإقليمية خطوط بحرية اساسية، كما إن مطارات المملكة ذات مواقع مثالية كنقاط التقاء وعبور لشركات الطيران والخطوط الجوية التي تربط اوروبا بالشرق الأقصى.

٤- نظام سياسي وأمني مستقر :

يفضل الناس، والمستثمرون منهم خاصة ، الاوضاع المستقرة . ولأن الاستثمار في طبيعته الاساسية عمل محفوف بالمخاطر ، فإن اي شئ يقلل

من هذا المخاطر يفيد المستثمرين . ولذا ، فان معظم المستثمرين، يتوقون إلى بنية سياسية ومؤسساتية مستقرة . فهي تحمى حقوقهم وتضمن الا تمحى استثماراتهم الاقتصادية بين عشية وضحاها جراء تغير النظام الحاكم . وتتمتع المملكة العربية السعودية منذ تاسيسها بنظام سياسي مستقر.

٥- الإقتصاد الأكبر في الشرق الأوسط :

مما لاشك فيه ان اقتصاد المملكة هو اكبر اقتصاد في الشرق الأوسط ، فحجمه الحالى يزيد ضعفين على حجم الاقتصاد المصري ، ويزيد على حجم الاقتصاد الإيراني بنسبة اربعين في المائة ، ويوفر الحجم مزايا هامة ، كما يضع المملكة على راس قائمة الأماكن المرغوبة والواعدة .

٦- العراقة التجارية :

إن لدى المملكة ايضا ثقافة مترسخة بالنسبة إلى تنظيم المشروعات التجارية المنطوية على المغامرة، وهى ترتبط بتوارث روح التجارة جيلا بعد جيل ,وهى ميزة يصعب تقليدها وتشكل أحد العوامل الرئيسية للفاعلية الاقتصادية.

٧- توفر راس المال :

يشكل توفر الأموال عنصرا جوهريا للتنمية الاقتصادية . ويؤدى التوفر النسبي لراس المال الاستثماري للشركات المبتدئة أو الشركات القائمة فعلا، وخصوصا بالمقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة إلى منح المملكة افضلية تنافسية على جاراتها. وعلى نحو مماثل ، ينبغي اعتبار استثمارات المواطنين السعوديين في الخارج التى تقدر قيمتها اكثر من خمسمائة الف مليون دولار كاحتياطي لراس مال يمكن أن تعيده ظروف اقتصادية مناسبة لتغذية الاقتصاد في الداخل .

لتغذية الاقتصاد في الداخل .

٨- اقتصاد السوق :

مقارنة مع دول اخرى حديثة العهد بنظام السوق مثل الدول الاشتراكية سابقا أو بعض الدول العربية، فإن للمملكة اقتصاد سوق فاعل نسبيا وقائما منذ فترة طويلة .

٩- قطاع مصرفي قوي :

تتميز المملكة بوجود قطاع مصرفي قوي يعتمد عليه في إحداث لاستقرارالاقتصادي المطلوب عن طريق التدخل في الوقت المناسب وتبني الإجراءات اللازمة لتصحيح الاختلالات المصرفية

١٠- القطاع الصناعي :

طورت المملكة عبر السنين قطاعا صناعيا هاما ذا إمكانات كبرى للمزيد من النمو وترتبط معظم جوانب التنمية الصناعية بالبتروكيماويات ولكن هناك صناعات اخرى ، مثل تحلية المياه أو الصناعات الطبية، وتوفر هذه الصناعات منصة انطلاق لتنويع اقتصاد المملكة .

١١- التركيبة الشابة للسكان :

ثمة قطاع فتى كبير من سكان المملكة ، وخاصة إذا ما قورن ذلك مع معظم الدول المجاورة. وإذا تلقى هذا الجيل من الشباب التاهيل والتشجيع المناسبين ، فإنه لا يمثل عبئا بل موردا قيما يستطيع ان يدفع إلى الامام فعالية الاقتصاد وإصلاحه إضافة إلى ذلك ، فإن مهارات الشباب هي المفتاح للاقتصاد الجديد.

١٢- البنية التحتية الحالية :

على الرغم من ان هناك بالتاكيد مجالات للتحسين والصيانة، فإن لدى المملكة إحدى أفضل شبكات البنى التحتية في الشرق الاوسط . ففيها شبكة كبيرة وعصرية لا باس بها من الطرق . ولا تستطيع منافسة مرافئها ومطاراتها حاليا في المنطقة إلا بعض دول الخليج الأخرى.واما بالنسبة إلى البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات ، فإن وضع المملكة فيها جيد نسبيا.

١٣- قوة العمل النسائية :

توجد في المملكة العربية السعودية حاليا قوة عمل نسائية كبيرة، ذات مهارات رفيعة المستوى نسبيا ومشاركتها في سوق العمل حتى عهد قريب لا تعار اي اهتمام يذكر . وتتيح الإنجازات الحديثة في ميدان تقنية المعلومات ، مع انتشار الإنترنت في المملكة ، دمجا يسيرا للعديد من النساء في القوة العاملة ،دون المساس بالقواعد الشرعية و الاعراف

النساء في القوة العاملة ، دون المساس بالقواعد الشرعية و الاعراف
والتقاليد المتبعة .

١٤- السياحة :

على الرغم من ان للمملكة إمكانات وطاقات كبيرة للسياحة ذات النوعية الرفيعة المستوى فإن السياحة لم تستغل بعد بصورة جيده ، إلا ان التطورات الأخيرة بتشكيل الهيئة العليا للسياحة وصدور التنظيمات الخاصة بالعمرة وزيارة الأماكن المقدسة تدفع إلي الاعتقاد بان هذا القطاع سيشهد تطورات إيجابية سريعة تصب في مصلحة الاقتصاد السعودي .

١٥- الغرف التجارية الصناعية :

من الممكن ان يصبح وجود شبكة متطورة على نحو جيد من الغرف التجارية الصناعية في المملكة عاملا هاما في تطوير الشركات وتوسعها.

٢,٣,٥جوانب الضعف :

إلى جانب مواطن القوة لدى المملكة ، فإن لها أيضا جوانب ضعف تشكل عائقا للتنمية. وتقف دون التحول إلى مسار النمو المستهدف ، وسوف نبرز مواطن الضعف في المملكة بدءا من أكثرها مدعاة للاهتمام على النحو التالى :

١- النظام التعليمي الحالي :

مع ان مستويات المهارة للشعب السعودي أعلى من مثيلاتها في دول اخرى في المنطقة ، فإنها قد لا تكون رفيعة بما يكفى للمنافسة مع العالم الأوسع . وثمة حاجة لتغيير جذري في نظام التعليم ومناهجه على جميع المستويات لضمان حصول الجيل الصاعد على المهارات الضرورية كي يكون رافداً اقتصادياً وليس عبئا. ومن الضروري أن يكون التعليم موضع التقدير والاحترام ليس بسبب اهميته الذاتية فحسب ، وإنما ايضا بسبب المهارات الإنتاجية التي يولدها . وسوف يسهم تعديل المناهج ، في جميع المراحل التعليمية ,في توفير مهارات متطلبات العمل .

٢- نقص المياه :

شح المياه الطبيعية يمكن ان يكون عائقا أمام تطور النشاط الإقتصادى ويمكن ان يكون دافعا للنشاط الإقتصادى بالمملكة من خلال توطين تقنيات التحلية والزراعة والاستفادة المتكاملة لموارد المياه وترشيد استهلاكها وتطوير المنتجات والخدمات المرتبطة بقطاع المياه .

٣- الإفتقار إلى الشفافية والسرعة فى إتخاذ القرارات

وهى تمثل جوانب ضعف أساسية تقف عائقا أمام تطبيق اى تنمية إستراتيجية للمملكة.

٤- الفساد الإداري :

ويمثل عائقا اساسيا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة ,وهو ظاهرة في معظم الدول النامية ، إلا أن اثاره علي الاقتصاد والمجتمع تعد كبيرة وتقتضي إعطاء اولوية مطلقة للقضاء عليه بتطوير وتفعيل تطبيق مختلف

القوانين الرادعة له في إطار من الشفافية الكاملة.

٥- تزايد البطالة بين السعوديين وضعف مرونة سوق العمل :

نتج التزايد في معدلات البطالة عن تباطؤ النمو الإقتصادى وعدم قدرة الأجهزة الحكومية فى إستيعاب مزيد من العمالة إضافة إلى عدم موائمة تخصصات ومؤهلات الكثير من الراغبين فى العمل مع متطلبات السوق . كما أن عدم مرونة انظمة سوق العمل يضفى عائقا إضافيا إمام توظيف مزيد من السعوديين فى القطاع الخاص.

٦- الإدارات الحكومية والروتين الحكومي والضوابط التنظيمية :

إن الأجهزة الحكومية المتضخمة والروتين الحكومي المفرط والضوابط التنظيمية الزائدة ، هي صفات واضحة للمملكة، تمثل حاجزا حقيقيا أمام تنمية القطاعات الاقتصادية ، وبخاصة في بنية تنافسية تتطلب إحداث تغييرات سريعة. وتمتد الضوابط التنظيمية من توجيه مباشر للاقتصاد تمارسه احيانا الهيئات الإدارية الحكومية إلى إجراءات مفرطة في التعقيد للمشروعات التجارية الجديدة ، وإلى روتين حكومي يبدو أنه ليس على علاقة او صلة بالموضوع. وتوضح مشاكل تاسيس الشركات الجديدة كيف يمكن لمثل هذه الأمور ان تلحق الضرر بالحياة الاقتصادية. وهذه المعاملات لا تفرض فقط نفقات إضافية كبيرة على المراجعين، بل وتحد من قدرتهم على التحرك. ويمثل تعقيد الإجراءات عائقا خطيرا امام إقامة روابط تجارية . وضرره لا ينحصر في الكلفة المادية فقط وإنما يعتبر دليل على تعقد وتصلب النظام الإداري البيروقراطي برمته .

٧- النظام القضائي وآليات حل النزاع :

تمثل الإجراءات القضائية الحالية عقبة امام حل مختلف القضايا، الامر الذي يؤثر على ثقة المستثمرين في الاقتصاد السعودي ولا يكفى صدور بعض الأنظمة ذات العلاقة بالقضاء بل لابد من العمل على تطبيقها ومراجعتها بصفة دورية لتواكب متطلبات التنمية .

٨- ضعف أسواق رأس المال والأنظمة المالية غير المطورة:

على الرغم من توفر العديد من الفرص الاستثمارية إلا ان ضعف اسواق

راس المال وعدم توفر الكافي للأنظمة المالية المتطورة والقادرة على مزج راس المال مع الفرص الاستثمارية المتاحة يؤدى إلى ضياع العديد من الفرص. لذا فإن من الضروري جدا تطوير مؤسسات وانظمة مالية وتوفير اسواق لراس المال تستطيع المساعدة كقنوات مركزية تعزز النمو في الداخل.

٩- التركيبة الشابة للسكان:

تمثل النسبة المئوية المرتفعة لصغار السن في المملكة طاقة كامنة ضخمة، لكنها في الوقت الحاضر نقطة ضعف . فوصول نسبة المعالين ما دون الثامنة عشرة إلى نحو ستين في المائة من مجموع المواطنين السعوديين يضع جميع الخدمات العامة تحت ضغط شديد ,كما تمثل عامل ضغط كبير علي سوق العمل السعودي يؤدي إلي تزايد معدلات البطالة ما لم تكن هنالك زيادة مماثلة في فرص العمل . وتفتقر المملكة إلى الموارد اللازمة لتحويل هذه النسبة الكبيرة من المواطنين المعالين إلى طاقات فاعلة في المستقبل . أضف إلى ذلك ، ان استقرار المملكة قد يتعرض للخطر إن لم يتمكن النمو الاقتصادي المنشود من مواكبة مستوى النمو السكاني .

١٠- بطء الأداء الاقتصادي :

ادت ثروة الطفرة البترولية إلى ارتفاع مستوى المعيشة وازدياد رفاهية المواطن عن طريق الإنفاق العام ، ولم تتمكن الدولة- اثر الهبوط في اسعار البترول من الحفاظ على مستويات الإنفاق وكذلك مستويات المعيشة من تاثير الهبوط الاقتصادي الحقيقي إلا بواسطة دين عام أصبح يمثل عبئا متعاظما على الأجيال القادمة . كما أن التزايد السكاني يحول دون الحفاظ أو استمرار مستوى معدل الإنفاق العام للفرد الواحد على الرغم من تحسن أسعار البترول،إضافة إلى عدم مواكبة إجراءات الإصلاح الإقتصادى مع متطلبات النمو المستمر.

١١- الافتقار إلى المعلومات وتقنياتها :

الأنظمة المتقدمة لتقنية المعلومات افضل سبيل لتحقيق النجاح الاقتصادي في ظل العولمة. ووفق المقاييس العالمية، فان افتقار المملكة إليها يمنعها من تحقيق الانطلاقة الواعدة التي تحتاج إليها إن كان لها ان تصبح المركز الاقتصادي الرئيسي في المنطقة .

١٢- انخفاض معدلات الادخار الفردي .

١٣- عدم ملائمة اخلاقيات العمل والانضباط .

١٤- الافتقار إلى روح التنافس السليم على الصعيد الإقليمي

٥,٣,٣ الفرص :

يمكن ان تتعزز قدرة المملكة على التنافس في الأسواق العالمية بالعوامل التالية :

١- السوق العالمية للهيدروكربونات والمعادن :

بما ان الميزة النسبية الرئيسية للمملكة تكمن في الهيدروكربونات فان زخم السوق العالمية للهيدروكربونات وسوق البترول يوفران فرصا جديدة للتنمية ، مما يتطلب معه إلى إعادة هيكلة الصناعة الهيدروكربونية لكونه القطاع الذى تحتل فيه المملكة مكانة تنافسية جيدة ، وهو ما يؤكد النظرة السابقة من ان تنويع مصادر الناتج المحلي لا يعني عدم الاهتمام بهذا القطاع ,بل على العكس من ذلك فإنه لا بد من السعي باستمرار إلى زيادة القيمة المضافة له وتطويره، عن طريق تحقيق اقصى درجات التكامل الأفقي والراسي ,وذلك بإنشاء العديد من الصناعات المعتمدة على خام كل من البترول والغاز الطبيعي كلقيم أساسي لها . كما ان قطاع التعدين في المملكة يوفر فرصا لإقامة صناعات تعدينية متكاملة تستهدف بشكل رئيسي الأسواق العالمية .

٢- التجارة الدولية :

يتيح تحرير واتساع نطاق التجارة الدولية في السلع والخدمات فرصا جديدة للمملكة في تطوير القطاعات السلعية والخدمية ذات القدرة على المنافسة والنمو. وثمة فرص إضافية تشتمل على بعض العوامل التي سبق ذكرها كجوانب قوة أو ضعف ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك حجم جيل الشباب السعودي . فالمهارات الفتية هي الأساس للاقتصاد الجديد . وتشكل الموارد التي لم تستثمر بعد للقوى العاملة النسائية فرصة مماثلة وبخاصة مع إمكانات تقنية المعلومات والوسائل الحديثة للاتصالات التي تسهل القيام باعمال شتى من دون مغادرة المنزل. واخيرا فإن التقدم الذى يحدث في توفير المياه والاتجاه نحو التخصيص يتيح فرصا جديدة لمناطق يحدث في توفير المياه والاتجاه نحو التخصيص يتيح فرصا جديدة لمناطق وقطاعات معينة في البلاد.

٣- تطوير خدمات مالية إقليمية :

من المرجح ان يصبح بروز الخدمات المالية المتطورة في الشرق الأوسط فرصة للشركات في المملكة .

٤- إزدياد الحركة السياحية ذات القيمة المضافة المرتفعة:

هناك موجة عالمية النطاق من الطلب على السياحة الرفيعة المستوى ، وهذه فرصة ذهبية لجذب أولئك السياح الذين يهتمون على نحو خاص بالتراث

الثقافي للمملكة ويحترمون تقاليدها وعاداتها. كما أن جمال البيئة الطبيعية للمملكة يؤمن المحيط النموذجي لتطوير أنواع بديلة من السياحة ذات القيمة المضافة المرتفعة ، مثل سياحة التعرف على التفاعل البيئي وسياحة التمتع بالطبيعة وسياحة ممارسة الرياضة . ويمكن لبوادي المملكة وجبالها، وبخاصة الغنية منها برسومات الكهوف ، أن تكون المراكز المخصصة لسياحة الإطلاع على العلاقات بين الكائنات الحية وبيئتها وسياحة التمتع بجمال الطبيعة بينما تجذب منتجعات تقام على طول ساحل البحر الأحمر سياحا يهوون الغطس والرياضات المائية .

٥,٣,٤ عوامل التهديد :

إن كان للنمو المتوازن والقابل للاستمرار أن يتحقق فإنه لابد للمملكة العربية السعودية من مواجهة بضعة مخاوف ووضع حلول لها وهى بالترتيب :

١- تقلبات أسعار البترول :

من الممكن جدا أن يصبح انخفاض أسعار البترول عامل التهديد الرئيسي للتنمية الاقتصادية في المملكة . فاي هبوط حاد في أسعار البترول قد يؤدي إلي تفاقم الدين العام وبشكل سريع ويعرض الاستقرار الاقتصادي لضغط خطير. لذلك فإن إجراءات الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الناتج المحلي، وعدم الإنسياق إلى ما يروج له دوليا من توقعات مضللة تبالغ في تقدير حجم الزيادة في الطلب العالمي علي البترول خلال السنوات العشرين القادمة تمثل الحصانة المطلوبة التي تقلل وبشكل كبير من تاثير تقلبات أسواق البترول العالمية على الإقتصاد السعودي ، مع ضرورة الاستمرار في التعاون مع المنتجين الآخرين داخل وخارج منظمة الأوبك للحفاظ على أسعار عادلة تضمن للمملكة عائدات مقبولة وتحافظ على نصيب البترول في ميزان الطاقة العالمي.

في ميزان الطاقة العالمي.

٢- الدين العام :

إن تزايد الدين العام يطرح تخوفا كبيرا بالنسبة للاستقرار الاقتصادي في المملكة ,ويساهم في تاخير تطبيق هذه الاستراتيجية . لذا فإن وجود خطة وبرنامج زمني محدد لتخفيض الدين العام لا بد وان يعطي اولوية مطلقة من قبل حكومة المملكة.

٣- المنافسة الاقتصادية الإقليمية :

ليست المملكة العربية السعودية وحدها هي التي تفكر في ضرورات إعادة

الهيكلة وخوض المنافسة في الأسواق العالمية. فقد ادركت البلدان المجاورة تلك التحديات والفرص التي تخلقها عمليتا العولمة وإعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية ، وبدات تتفاعل معها . وفى بعض الحالات ، حقق هذا التفاعل تقدما اكبر مما هو عليه في المملكة، وهو ما يجب ان يكون عامل تحذير للمملكة بضرورة الإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة .

٤- منظمة التجارة العالمية :

تتزايد قوة منظمة التجارة العالمية وسلطتها يوما بعد يوم ، مع تزايد عدد البلدان المتقدمة بطلبات الانضمام إلى عضويتها والمتقيدة بانظمتها واحكامها . ومن الممكن ان تنطوي العضوية على تكاليف وفوائد ، لكن الانعزال يشكل تهديدا حقيقيا ,لذا فمن الضروري العمل علي الانضمام لهذه المنظمة الدولية في اقرب وقت ممكن ، مع دراسة بدائل تحقيق الإستفادة المثلى من إيجابيات هذا الإنضمام وتقليل خسائر النشاطات الإقتصادية المتاثرة سلبا من الإنضمام .

٥- وكالات التقييم والتصنيف وضالة المعلومات المتوفرة عن المملكة:

إن الأهمية التي تحظى بها وكالات تقييم المستويات وتصنيفها في عالم المال والأعمال قد تحد من إمكانيات النمو في المملكة إذا ما كان تقييمها لأداء المملكة الاقتصادي ضعيفا . إلا ان ما يؤثر في هذا التقييم ايضاً هو محدودية ما يتوفر من معلومات وبيانات عن الاقتصاد السعودي وهو ما يجب إعطائه اهمية خاصة لما لتوفر هذه البيانات بصورة دورية وحديثة من تاثير إيجابي علي المناخ الاقتصادي للمملكة بشكل عام .

٦- التهديدات السياسية الإقليمية :

٦- التهديدات السياسية الإقليمية :

عدم الاستقرار السياسي في بعض بلدان المنطقة ، يؤثر على إمكانيات التنمية في جميع بلدان الشرق الأوسط .ويشكل وجود دول مجاورة غير مستقرة سياسيا ، رادعا للتنمية .

٧- المفاهيم الخارجية عن المملكة :

الإنطباع الماخوذ عن المملكة خارج العالم الإسلامي قد تهدد قدرتها على التنافس بوجه عام وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الخصوص .

٨- الاهتمامات العالمية بالبيئة :

يمثل الاتجاه العالمي المتزايد بحماية البيئة وبخاصة من خلال موضوع التغير المناخي وبرتوكول كيوتو دافعا لتخفيض الاستهلاك العالمي من البترول وبالذات من قبل الدول الصناعية من خلال تبنيها لمجموعة من الإجراءات وعلى راسها تعزيز الاتجاه الضريبي المتحيز ضد البترول .

٦- استراتيجية التنمية

٦,١ القضايا والتحديات التي تواجه المملكة :

إن إستراتيجية المملكة يجب أن تعالج قضايا وتحديات رئيسية، اولها أن البترول الخام سلعة ، وسوف يبقى على الدوام معرضا لتقلبات أسواقه ولذا، فإن إيجاد مصادر تمويل لتشجيع الأنواع الأخرى من النمو الاقتصادي هو أمر حيوي لا غنى عنه لبقاء المملكة . ويجب أن تكون هذه المصادر قابلة للاستمرار والتجديد على السواء . بالإضافة إلى ذلك ، ينبغي وجود اهتمام بالغ بعدالة التوزيع وتحقيق التنمية الإجتماعية المتوازنة . فمن الواجب وصول الفوائد والمنافع المتحققة من النمو إلى الغالبية العظمى من المواطنين إن لم يكن جميعهم.

وبجانب القضايا الرئيسية هناك بضع مشكلات يتعين على إستراتيجية التنمية للمملكة حلها ومن أهمها :

- الجهاز الحكومى المتضخم والافتقار إلى المرونة في صنع القرار.
- من الضروري أن تتفهم وتتكيّف المملكة مع منظمة التجارة العالمية وآثاره المحتملة على الإقتصاد السعودى.
- الحاجة إلى مراجعة جذرية شاملة لأنظمة التعليم والتدريب بحيث تتلاءم مخرجات التعليم مع احتياجات الاقتصاد المنتج
- العمل على تحسين البيئة المطلوبة للاستثمار ، والتخفيف من المخاطر التى يشكلها الدين العام على التنمية الاقتصادية في المستقبل.

يجب أن توجد الإستراتيجية سلسلة من القدرات الجوهرية التي تحتاج إليها المملكة لكي تحقق رؤيتها ، ومن ذلك أن تحصل على أعلى عائد ممكن من ثرواتها الطبيعية ، كما يجب أن تهتم باستثمار القدرات الفكرية للشباب والمتعلمين والمهارات المتجددة التي يمثلونها لرفع ووضع برامج لزيادة وَالمتعلمين والمهارات المتجددة التي يمثلونها لرفع ووضع برامج لزيادة إنتاجية الكوادر السعودية في القطاعين العام والخاص ، وينبغي أن يكون شان الجودة والمرونة قيمة أساسية من قيم الحياة السعودية والمؤسسات . وإلى جانب ذلك تحتاج المملكة إلى تشجيع الاستخدام الواسع لتقنية المعلومات ، وإلى تحرير أسواق المال ، وإعادة هيكلة وعقلنه اساليب الحكومة وشركات الاعمال ضمن مسعى جاد لتحسين فعاليتها.

إن أهم مساهمة على الإطلاق تقوم بها الحكومة لتحقيق العديد من التغييرات تاتى عبر الخطوات التى تتخذها بهدف إطلاق عنان الطاقات الكامنة لمنظمي المشروعات والتجار والشباب في المملكة وذلك بإيجاد

الأوضاع والحوافز والمؤسسات الداعمة التى توجه قدرات المواطن السعودي وطاقاته إلى الجهد التطويري .وتكمن حقيقة التحرر الاقتصادي في إلغاء الضوابط التنظيمية الموجهة للاقتصاد وهو أمر يجب ان يحقق باكبر قدر من العناية والدقة . وغني عن الذكر ان الفوائد المتاتية من إلغاء الضوابط الموجهة للاقتصاد لا تاتي بمجرد امتناع الحكومة عن توجيه الأنشطة الاقتصادية وإنما من إنشاء مؤسسات المساندة ذات الأهمية الجوهرية ، و تصميم الإطار النظامي الضروري وإدارته و ضمان المنافسة وإتاحة الوصول إلى الفرص الاقتصادية للجميع.

٦,٢إستراتيجية متوازنة لبلد متوازن :

تقوم إستراتيجيات التنمية على واحد أو اكثر من الإجراءات الآتية :

١- تطوير الموارد البشرية والتقنيات :

تعزيز التحصيل العلمي والمهارات لدى المواطنين ، وتكييف هذه المهارات لتلائم الطلب المحلى على العمالة ، وتحسين القدرات التقنية في البلاد .

٢- تطوير البنية التحتية :

يشمل هذا الإجراء البنية التحتية الأساسية للنقل والمرافق العامة والاتصالات.

٣- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

وفي بعض الأحيان محاولة توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات تعتبر ذات اهمية إستراتيجية.

٤- تشجيع ومساندة القطاعات الإنتاجية المحلية :

ويتحقق ذلك إما بالعمل المباشر مع الشركات في قطاعات إنتاجية محددة أو بتبني تدابير تعزز قدرة الشركات على ممارسة العمل ، ولاسيما في القطاعات المالية والحكومية .

إن نجاح معظم إستراتيجيات التنمية أو فشلها يعتمد بصورة رئيسية، على التوازن بين العناصر المختلفة التى تتضمنها الإستراتيجية . ففي الماضي ، فشلت إستراتيجيات عديدة للتنمية في تحقيق النتائج المتوقعة لانها حصرت اهتمامها كليا في إجراء واحد من الإجراءات انفة الذكر . ونتيجة لذلك قد تُصبح المخاطر اكثر من المزايا .

ويمكن القول بصورة مماثلة ان الإستراتيجيات التي حصرت نفسها في تطوير الموارد البشرية والتقنيات تواجه مخاطر كبيرة ، فإن رفع مستويات تعليم المواطنين دون وجود اسواق لتشغيل الخريجين يؤدي إلى الإحباط وإلى مشكلة التباين الخطير بين المهارات المتوفرة ونوعية العمل المطلوب ، والنتيجة هي سوء استخدام الموارد البشرية والتي تؤثر بصورة رئيسية على الأفراد الأكثر تاهيلاً كما أن قصر التشجيع على الشركات المحلية له مخاطره ايضاً ، حيثُ ان نسبة كبيرة من هذه الإستراتيجيات تنتهي إلى إعانات الشركات وإعطائها عقوداً عامة دون ان يكون لها قدرة على المنافسة في سوقٍ مفتوح ، والحجة دائماً هي حماية الوظائف ، ولكن هذه الإستراتيجية - كما أسلفنا - لا تصلح في الامد الطويل ولا تؤدّي إلى نمو مستقر .

ختاما يمكن القول إن الاستثمار في البنية التحتية دون ربطه بتشجيع الشركات المحلية وتعزيزها، او بجنب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، قد يؤدى إلى مشروعات فاشلة وفي نهاية الأمر، يمهد السبيل امام منافسينا ، ويقوض إمكانيات التنمية في البلاد . إن اي إستراتيجية غير متوازنة تعنى وجود مخاطر اكثر من المنافع . ولذا ، يجب ان تكون إسترتجية التنمية للمملكة متوازنة ، تجتمع فيها كل العناصر الأربعة للتنمية وتعمل معا.

وسوف تولد هذه الإستراتيجية ما يلزم من تفاعلات ومبادلات في الآراء والأفكار من شانها ان تزيد المزايا (النسبية) للبلاد ، وتساعد على ترسيخ الاستثمار الداخلي ضمن نطاق شبكة من الموردين المحليين والنشاطات الاقتصادية المكملة، وتولد نموا قابلا للاستمرار في المملكة. وبكلمة مختصرة ، تحتاج المملكة العربية السعودية إلى إستراتيجية تنمية متوازنة كي تبنى بلدا متوازنا، يتميز بالفاعلية المستمرة والنفوذ وعدالة التوزيع والاستقرار.

٦,٣ العناصر الرئيسية لإستراتيجية التنمية :

٦,٣,١ تطوير الموارد البشرية :

ينبغي ان تهدف إسترتجية التنمية إلى معالجة جوانب الضعف التعليمية ، والتشريعات الخاصة بسوق العمل ,وتتضمن الأهداف

في مجال التعليم والمهارات :

- مراجعة المناهج الوطنية في جميع مراحل التعليم بهدف إعداد الطلاب للإسهام في الجهود المبذولة لتطوير المعرفة العلمية ، وفى الثورة التقنية ، وفى العولمة الاقتصادية .

- وضع التدابير اللازمة لمواءمة المهارات التي ينتجها التعليم والتدريب مع مطالب ارباب العمل . وهو ما ينبغي ان يؤدى إلى حوار مستديم بين سلطات التعليم والفاعلين الرئيسين في سوق العمل .
- التركيز على التعليم العالي ، ولا سيما في المجالات ذات الأهمية الإستراتيجية للبلاد او المجالات التي تحددت فيها ميزات نسبية .
- إعطاء اهمية قصوى لتطوير التعليم والتدريب وزيادة كفاءته والنظر في إعادة توزيع الموارد المالية نحو البرامج ذات الأولوية القصوى في قطاعي التعليم والتدريب ووجوب تقديم المنح الدراسية بناء على الحاجة والجدارة .

في مجال التقنية :

- لا بد من الإسراع في تطبيق الخطة الوطنية للعلوم والتقنيات
- ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية الناتجة عن تراكم الخبرات والاختراعات في مجال ابحاث تحلية المياه والصناعات البتر وكيماوية والعمل علي ان تكون المملكة مركز ابحاث عالمي في هذين المجالين .
- مساندة وتشجيع البحث العلمي والتطوير والتدريب ، مع ضرورة إعطاء القطاع الخاص الدور الرائد في عملية التمويل و تطوير اليات التمويل المستمر والمتنامى.
- تعزيز اتجاه المملكة نحو الاقتصاد الحديث بتعميم استخدام الانترنيت والدخول التدريجي إلي عصر الحكومة الإلكترونية .
- التركيز على البحث والتطوير الأساسي والتطبيقي ، وخاصة في المجالات التى للمملكة فيها ميزات نسبية او اهتمامات إستراتيجية .
- تشجيع الربط بين البحث الأساسي والتطبيقي وبين مؤسسات البحث العامة والخاصة.
- العمل على توطين الكفاءات العلمية العاملة فى مجال البحث العلمى.
- توزيع معلومات الابتكارات والطرق الجديدة على الشركات غير القادرة على إجراء الأبحاث بنفسها .

كما إن هناك بعض العوامل الهيكلية ، التى قد تعيق تحقيق اهداف هذه

كما ان هناك بعض العوامل الهيكلية ، التى قد تعيق تحقيق اهداف هذه
الإستراتيجية. ومن هذه العوامل :
تدخل عدد اكثر مما ينبغي من الجهات الحكومية ، وتعقد الأنظمة المالية ، ووجود بيئة اقتصادية ذات ضوابط تنظيمية مبالغ فيها ، والتي يتوجب على إستراتيجية التنمية ان تواجهها وتوفر السبل الكفيلة للتغلب عليها.

٦,٣,٢ تشجيع القطاعات المنتجة محليا ودعمها :

العنصر الثاني لإستراتيجية التنمية ينبغي ان يركز على القطاعات السعودية المنتجة، وهنالك ثلاثة مجالات رئيسية تعتبر ذات اهمية خاصة للتنمية ، وهى :

١- الانتقال من وضع " بترولي " محدود إلى وضع " طاقة " أوسع في قطاع الهيدروكربونات:

يتعين ان تستخدم المملكة مواردها الهيدروكربونية والمعدنية في تعظيم عائد صادراتها الهيدروكربونية والقيمة التى تضيفها هذه الموارد إلى ازدهار المملكة. ويتضمن ذلك استخداما اكثر مرونة وانفتاحا وديناميه لاهم ميزة نسبية للمملكة. ويشمل ذلك :

- تعظيم العائد من الصادرات البترولية إلى الحد الاقصى على الأمد الطويل، عبر إقامة توازن بين السعر واهداف حصة السوق في بيئة سوق تتغير.
- تكثيف عمليات استكشاف الغاز في مختلف ارجاء المملكة لمواجهة الازدياد المحتمل في الطلب عليه من جانب القطاع الصناعي .
- إنتاج موارد الغاز ومعالجتها وتوزيعها على الجهات المحلية التى تستخدمها، بمشروعات يشترك فيها القطاع السعودي الخاص والمستثمرون الدوليون .
- تطوير الإطار النظامي والسعرى والهياكل الإدارية اللازمة لإنتاج وتوزيع واستهلاك الطاقة .
- العمل على جعل المملكة مركزا عالميا للصناعات المعتمدة على البترول والغاز، حيث تتوفر الميزة النسبية فيهما بشكل واضح .
- استخدام الموارد المحلية للبترول والغاز بكفاءة ، وباسعار تساعد على نموالقطاعات المنتجة وصناعة البترول والغاز على السواء وتعكس الميزة النسبية للمملكة.
- تطور البنية التحتية (من سكك حديد وغيرها) لاستغلال المعادن وتصنيعها وتشجيع القطاع الخاص السعودي والمستثمرين الدوليين على تطوير ذلك القطاع .

٢- تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى :

٢- تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى :

- تطوير القطاع الصناعي والخدمات المساندة له.
- تشجيع السياحة وبالذات من العالم الإسلامي.
- احتلال مركز الصدارة على نطاق عالمي شامل في تقنية تحلية المياه المالحة .
- تطوير قطاع الأعمال لتلبية المتطلبات الإقليمية والعالمية قدر الإمكان .
- رفع كفاءة القطاع الحكومي ليواكب متطلبات التنمية الشاملة .
- تشجيع التجارب والابتكارات الاقتصادية. ومن الأمورالجوهرية في هذا المجال تطوير مصادر جديدة للاستثمار وإنشاء المؤسسات وخلق بيئة حاضنة لنمو الشركات المبتدئة لدى مباشرتها العمل وفضلا عن تسهيل

الوصول إلى الراسمال المخاطر، يجب أيضا أن تتاح حرية الوصول إلى بيئة مالية وتنظيمية بديلة .

٣- تكوين بنية مالية ملائمة :

إن الهدف الإجمالي لهذه البنية هو التاكد من ان العقبات امام توفر راس المال لا تحد من حركة التنمية الاقتصادية والنمو ويجب أن تتلاشى. ويشمل ذلك إجراءات عملية مثل:

- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة غير حكومية، مثل مصارف الاستثمارانواعها المختلفة ,والتي تستطيع ان تحدد نوعية الفرص المتاحة للاستثمار ، وتعرضها على المستثمرين المحليين والدوليين، وتروج لها في اوساطهم .
- تشجيع إنشاء بيوت الوساطة والسمسرة ,للقيام بدور الوساطة وتوجيه الأموال وعرض منتجات استثمار متنوعة للمستثمرين المحليين والدوليين .
- تشجيع القطاع البنكي من خلال الحوافز التنظيمية على الدخول في تمويل بناء العقارات السكنية لمواجهة الزيادات الكبيرة والمحتملة في الطلب عليها خلال الفترة القادمة.
- تطوير قطاع التامين وتعميق أسواقه .
- ابتكار وتعزيز استخدام الوسائل المالية الجديدة وتسويقها .
- العمل علي وضع هيكل نظامي وإجرائي مناسب .

٦,٣,٣ تنمية البنية التحتية:

يجب ان تُنَسقْ تنمية البنية التحتية مع العناصر الثلاثة الأخرى لإستراتيجية التنمية ، وان توجه نحو المجالات المنتجة التى تحددت فيها الميزات النسبية للبلاد . وعليه ينبغي ان تتركز إستراتيجية تنمية البنية التحتية على بضعة مجالات :

- تشجيع الجهود الرامية إلى انشاء بنية تحتية عصرية توظف بفعالية
- تشجيع الجهود الرامية إلى إنشاء بنية تحتية عصرية توظف بفعالية موارد قطاعي الطاقة والتعدين وذلك عبر استخدام ترتيبات تمويلية مختلفة .
- تطوير المنشات اللازمة لتحلية المياه المالحة ، للتغلب على مشاكل النقص في المياه .
- تشييد البنية التحتية الضرورية لوسائل النقل واسباب الراحة، وتجديدها ,لتنمية سياحة القيمة المضافة المرتفعة في المملكة
- تشجيع تقنية المعلومات لضمان إمكانية الوصول السريع والفعال لقطاع

الأعمال والأفراد إلى المعلومات وبوجه عام ، ولتنمية فرص توظيف مجدية للنساء في منازلهن بوجه خاص

- وفضلا عن هذه العناصر الواضحة المعالم لبنية تحتية صلبة فيجب أن يكون هناك ايضاً بنية تحتية (لينة) موضوعة ومقدمة من قبل القطاع العام لدعم إستراتيجية التنمية وتوجيه سبيلها . ويعتبر تخفيف وإعادة تنظيم الضوابط شرطًا مسبقاً وحيويًا لوجود اقتصاد مرن وتنافسي ، ولكن من غير الممكن حدوث ذلك في فراغ مؤسساتي . ولذا يتحتم وجود إطارا تنظيمياً مناسباً لفرض المنافسة ويفتح المجال للجميع للوصول إلى الفرص الاقتصادية. وان تتوفر الأنظمة المالية لدعم عملية التخصيص، وان تتوفر المهارات المهنية لتشغيل هذه المؤسسات وإدارتها ويتحتم أن تكون هناك نقلة نوعية ثقافية في المفاهيم الإدارية والتنظيمية للبيروقراطية الحكومية التقليدية .

٦,٣,٤ جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

على الرغم من المخاطر التي تنطوي عليها محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتقديم العون المالي الحكومي لها ، فإن جذب الاستثمارات يجب أن يكون ذو اهمية مركزية في إستراتيجية التنمية وينبغي تنسيقه مع العناصر الاخرى لهذه الإستراتيجية . والقاعدة الأولى والأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي وجوب السماح للمستثمرين الأجانب بالعمل على الأسس نفسها التي يعمل عليها المستثمرون المحليون . ولايعنى ذلك فقط ضرورة منح موظفيهم حرية الدخول والخروج وفقًا لما تملية احتياجات شركاتهم وإنما يعنى هذا إخضاعهم للاحكام المالية والتنظيمية نفسها مثل المستثمرين المحليين وتمكينهم من إخراج ارباحهم بكل حرية.

وخلافا للمستثمرين المحليين ، لا يستطيع المستثمرون الأجانب البدء بالعمل وليس لديهم شبكات اتصال محلية وعلاقات مع الموردين المحليين. كما ان الفوارق الدقيقة للترتيبات والمؤسسات النظامية والتنظيمية المحلية غير مالوفة لديهم ، ويفتقرون إلى إمكانية الاتصال بالمراجع المحلية غير مالوفة لديهم ، ويفتقرون إلى إمكانية الاتصال بالمراجع المختصة وإلى قو المساومة لذا جاء إنشاء الهيئة العامة للاستثمار بمثابة الحل الأمثل والآلية المطلوبة لهؤلاء المستثمرين الأجانب الجدد ،كما تؤمن المعاملة الموازية للمستثمرين السعوديين ومناط بها ايضاً الترويج للمملكة باعتبارها مكانا جيداً للاستثمار. ويعتبر إنشاء الهيئة وبداياتها النشطة بمثابة مؤشر إيجابي هام يساعد علي جذب اللإستثمارات الأجنبية .

هذا وينبغي على المملكة تحديداً أن تسعى من أجل تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات استراتيجية ، مثل البترول والغاز والبتروكيماويات والمياه والتحلية والسياحة ذات القيمة المضافة العالية .

ويجب تركيز الاهتمام بوجه خاص على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات التقنيات العالية إلى هذه المجالات ، لأن هذا النوع من الاستثمار يشمل نقل التقنيات إلى المملكة . ومن المرجح أن يولد نقل التقنيات منتجات جانبية او نتائج ثانوية قد يكون لها تاثير كبير في تنمية قطاع الأعمال المحلي .

الخاتمة :

إن إستمرار إعتماد المملكة المطلق على صادرات البترول الخام كمصدر اساسى للدخل لن يساعد على تحقيق معدلات نمو إقتصادى مستمر، بل تخضع هذه المعدلات لمدى تغير الإيرادات البترولية من سنة إلى اخرى تبعا لتقلبات أسواق البترول العالمية.

وقد اثبتت الفترة الماضية هذه الحقيقة، ولذا كان من الضرورى العمل على ان تبنى المملكة إقتصادا قويا متنوعا يطور من القطاعات الإقتصادية المختلفة البترولية وغير البترولية ،وهو مايمكن تحقيقه اخذا فى الإعتبار مكامن القوة والميزة التنافسية التى تمتلكها فى مجالات إقتصادية مختلفة .

فالمملكة إضافة إلى مكانتها الروحية لوجود الاماكن المقدسة فيها وموقعها الجغرافى المميز، وإستقرارها السياسى والأمنى، تمتلك قاعدة جيدة من الموارد الطبيعية والقوى العاملة الشابة والعراقة التجارية ، وقطاع صناعى ذى خبرة طويلة نسبية فى الوقت الذى تعانى من بعض عوامل الضعف مثل ضعف نظام التعليم الحالي ونقص المياه وعائق الضوابط التنظيمية المتعددة والجهاز الحكومى المتضخم والفساد الإدارى وبطء عملية إتخاذ القرارات ، إضافة إلى قطاع مالى ضعيف ، وتزايد كل من الدين العام والبطالة بين السعوديين .

لذا فوجود رؤية واضحة للمستقبل لدى المملكة يمثل الخطوة الأولى ويتطلب إرادة سياسية للتغيير. فالقدرة على التنافس عالميا وإقليميا تحتم على المملكة إستغلال ميزاتها النسبية التى تمتلكها وعلى راسها توفر البترول والغاز الطبيعى من خلال زيادة قيمتها المضافة وإقامة الصناعات المتعددة المعتمدة على هذين الموردين الطبيعين ، إضافة إلى تطوير القطاعات الاخرى مثل السياحة مما يؤدى إلى زيادة مضطردة فى نسبة القطاعات الاخرى مثل السياحة مما يؤدى إلى زيادة مضطردة فى نسبة مساهمتها فى إجمالى الناتج المحلى .

إن إستراتجية التنمية فى الفترة القادمة لا بد وان تكون متوازنة وذات اهداف رقمية وزمنية محددة يقاس على أساسها حجم التقدم فى التطبيق ، ضمانا لإستمراريتها وان تعمل على تحقيق الإستغلال الامثل للموارد الطبيعية المتاحة وراس المال البشرى إضافة إلى تحسين التعليم والإمكانيات التقنية وتعزيز البنية التحتية وتحفيز مزيد من الإستثمارات السعودية والاجنبية .

وكما يعتمد جوانب كثيرة من إستراتجية التنمية هذه على السرعة فى خلز

الظروف والمناخ اللازم من خلال إجراءات حكومية فعالة ومباشرة الامر الذى يؤدى إطلاق الطاقات الكامنة وإلى تحقيق اهداف الإستراتجية المتوازنة .